

## الرؤية صفر.. وسؤال من ربع قرن

السويد من أكثر الطرق أمانا على مستوى العالم لسببين : الأول تطبيق قانون «الرؤية صفر» الذى وافق عليه البرلمان السويدي عام ١٩٩٧ بهدف القضاء التام على حوادث ووفيات الطرق من خلال حزمة من الإجراءات الصارمة المتكاملة، والسبب الثاني : إيمان الشعب السويدي ورغبته الحقيقية بأن بمقدورهم تحقيق هذا الهدف وقد ثبت ذلك فعليا حتى اليوم، والدلالة الحقيقية لنجاح تجربة السويد تكشف عن وجود تناغم وترابط بين إرادة الدولة واستجابة الشعب ووعيه وتقديره لمسئوليته.

\* عثرت على ورقة جرنال عمرها يقترب من النصف قرن.. اصفر لونها وطمست معالم الكلمات عدا اسمى المدون تحت العنوان الرئيسي لتحقيق «متى يتوقف نزيف الأسفلت؟» حدثت نفسى وانا فى أشد الامتعاض والحزن :مضى ما يقرب من ٢٣ عاما ومازلنا نطرح نفس السؤال، متى يتوقف نزيف الأسفلت؟!!!! ربع قرن والأخطاء هى هي، المشاهد مكررة، السيناريو محفوظ بالحرف في سجلات وارشيف الحوادث، أسماء الضحايا والمصابين هي الاختلاف الوحيد في حوادث الطرق في مصر على مر السنين!!

آخر إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن حوادث الطرق وتحديدًا حوادث السيارات كانت العام الماضي ، بلغت عدد حوادث السيارات على جميع الطرق ٥٢٢٠ حادثة في النصف الأول عام ٢٠١٩، بنسبة ارتفاع قدرها ١٧.٩٪ نتج عنها ١٥٦٧ متوفي ، ٦٠٤٦ مصابا، ٨٣٣٥ مركبة تالفة وارتفع عدد المصابين في الحوادث إلى ٦٠٤٦ مصابا في النصف الاول عام ٢٠١٩ مقابل ٥٩٣٦ مصابا في نفس الفترة عام ٢٠١٨ بنسبة ارتفاع ١.٩٪، حتى الآن لم يصدر الجهاز المركزي إحصائية بعدد الحوادث في النصف الأول من ٢٠٢٠ ونظرا لتفاقم الحوادث المرعبة التي أدمت قلوبنا هذا العام قررت أن أرصد حوادث الطرق في ثلاثة أيام فقط من الأسبوع الماضي اخترت يوم ٩ حتى ١١ اغسطس الجاري، وكانت النتيجة ٦ حوادث، نتج عنها ٢٠ متوفى و٤٨ مصابًا، هذه الأرقام في تلك المدة كفيلة ببيان حجم الكارثة والمأساة والرعب الذى نعيش فيه متى يتوقف نزيف الأسفلت؟

سؤالي البالغ من العمر ٢٣ عاما في ظاهره يبدو بسيطا، سهلا، أجب عنه على مر العصور الكثيرون من خبراء الطرق والهندسة ووزراء النقل ورؤساء لجنة النقل والمواصلات بمجلس النواب، ولكن في باطنه يذكرني بالآية القرآنية : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ [المائدة: ١٠١]. سؤال لا يزيد سائله إلا خسارة، وحسرة وحزنا، لأن إجابته نسطرها على الورق فقط دون تفعيل أو اهتمام أو متابعة أو تنفيذ. إجابة نحفظها عن ظهر قلب تبدأ بالصيانة الدورية للسيارات، والواقع يؤكد ان الغالبية العظمى من أصحاب المركبات لن يلتزموا بها إلا إذا اندرجت وتم تفعيلها كشرط عند إصدار أو تجديد الرخصة، مروراً بسن القوانين والتشريعات ، وتغليظ العقوبة عند تجاوز السرعة القانونية، وعدم استخدام حزام الأمان و استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة والقيادة تحت تأثير مخدر.. إرشادات وتوعية ومحاذير للأسف على الورق فقط!! حتى وإن تم تفعيلها بعض الوقت ، سرعان ما يتم التهاون وغض البصر عنها!! لا ننكر دور القيادة السياسية في مجال إنشاء وتطوير الطرق والكباري على مستوى الجمهورية فانعكس ذلك بصورة إيجابية على الحركة المرورية ، وبالتالي كان له بالغ الأثر الجيد والبناء على النواحي الاقتصادية والتنموية.

إذن من المسئول عن طمس ذلك المجهود المضنى من أجل راحة وتيسير وخدمة المواطن المصري؟ ، من له مصلحة في تكبد الدولة فاتورة خسائر بمليارات الجنيهات من حوادث الطرق؟ ، في رقبة من دماء المصريين ضحايا الاسفلت؟ من هو الشخص المسئول المتقاعس والمتكاسل عن تطبيق حزمة من القوانين الصارمة غير المفعلة ترحمنا من شبح الطريق ودماء الأسفلت؟!!